الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم(التجارية).

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commercial

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 2022/2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم التجارية)
تخصص: مالية و تجارة دولية

إعداد الطلبة:
عيشي محمد فوزي
فطوش هشام

الأستاذ (ة)المشرف:
حوحو فطوم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس حدة	أ.محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حوحو فطوم		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	جوامع لبيبة	أ.محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2023 /2024

الشكر

وعلى نعم، من علينا به أنعم ما على وتعالى سبحانه لله الحمد

.وحين وقت كل في والشكر الحمد فلله .الأمور تيسير

خير كل يجزيها أن الله وأدعو ، المشرفة للاستاذة بالشكر أتوجه

.والعافية الصحة يمنحها وأن

في ساعدوني الذين لجميع وتقديري امتناني عن أعرب كما

وكلمةً حرفاً علمنا من ولكل اللازمة المعلومات على الحصول

.المحترمين الأساتذة لجميع شكراً .ومقياساً

الاهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا على البدء و الختام

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى من علمني النجاح والصبر... إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى أبي الغالي، حفظه الله.

إلى من علمتني وعانت الصعاب للوصول بي إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... أمي العزيزة.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة، إخوتي كل باسمه أينما وجدوا. وإلى كل زملائي في الدراسة وإلى كل من تركوا بصمة في حياتي، جزاكم الله كل خير.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها. وأتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين كان لهم الفضل في سلوكي هذا الدرب.

إلى جميع من أمدوني بالقوة والتوجيه ومن آمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة لأصل إلى ما أنا عليه الآن، دمتم سندًا لا عمر له.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم(التجارية).

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commercial

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 2022/2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم التجارية)
تخصص: مالية و تجارة دولية

إعداد الطلبة:
عيشي محمد فوزي
فطوش هشام

الأستاذ (ة)المشرف:
حوحو فطوم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس حدة	أ.محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حوحو فطوم		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	جوامع لبيبة	أ.محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2023 /2024

الملخص :

أصبح التحول الرقمي من المواضيع الشاملة بين الحكومات والشركات التجارية في العالم ويعود هذا إلى ثورة المعلومات والاتصالات التي أحدثت تغييرا في المفاهيم و المصطلحات القانونية من جهة، كما أنه أدى إلى تغيير طريقة تقديم الخدمة بشكل جذري سواء للعملاء أو المواطنين، مما أدى إلى ظهور التجارة الإلكترونية وفي هذا المجال اتخذت الجزائر أولى خطواتها إلى عالم المعرفة في بعض القطاعات التي تهدف من ورائها إلى تطوير أداء الخدمات الحكومية، والحد من استخدام الورق في الجهات الحكومية، وتوفير الوقت والجهد، وخفض التكاليف وتساهم في القضاء على الفساد وهذا ما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ويساهم في تحقيقها، إلا أن التحول الرقمي يقابله مخاطر عديدة، لذا يجب مواجهته بتطوير المنظومة القانونية التي تواكب الثورة التكنولوجية والتطور

التقني في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ABSTRACT :

Digital transformation has become one of the comprehensive topics among governments and commercial companies in the world. This is due to the information and communications revolution that brought about a change in legal concepts and terminology on the one hand. It also radically changed the method of providing service, whether to customers or citizens, which led to the emergence of e-commerce. In this field, Algeria has taken its first steps into the world of knowledge in some sectors that aim to develop the performance of government services, reduce the use of paper in government agencies, save time and effort, reduce costs and contribute to eliminating corruption. This is what drives the wheel of economic development and contributes to However, digital transformation faces many risks, so it must be confronted by developing the legal system that keeps pace with the technological revolution and development.

Technical in the fields of information and communications technology.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال و الجداول و الرسوم البيانية	
مقدمة	
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي و التجارة الخارجية	
تمهيد	7
المبحث الأول :ماهية التحول الرقمي	8
المطلب الأول :مفهوم التحول الرقمي	8
المطلب الثاني: أهداف التحول الرقمي	10
المطلب الثالث :خصائص التحول الرقمي	11
المطلب الرابع: أشكال التحول الرقمي.	14
المبحث الثاني : التجارة الخارجية	15
المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	15
المطلب الثاني : مراحل تطور التجارة الخارجية و أسباب قيامها	17
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	21
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية	25
خلاصة الفصل :	28
الفصل الثاني: التجارة الخارجية و التحول الرقمي في الجزائر	
تمهيد	30
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر	31
المطلب الأول: إصلاحات التجارة الخارجية	31
المطلب الثاني: دوافع و أهداف التجارة الخارجية	33
المطلب الثالث: تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية	42

المطلب الرابع: تطور التجارة الخارجية الجزائرية	43
المبحث الثاني: تأثير التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر	47
المطلب الأول: واقع التحول الرقمي في الجزائر	47
المطلب الثاني: البنية التحتية للتجارة الالكترونية الجزائرية	55
المطلب الثالث: معوقات التحول الرقمي في الجزائر	58
المطلب الرابع: تحديات و مخاطر التحول الرقمي في الجزائر	60
خلاصة الفصل	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	68

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم01: عجز الموازنة العامة بين 1985-1990	39

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01: تطور صادرات الجزائرية للفترة 2015-2020	44
الشكل رقم 02: تغطية الصادرات النفطية للواردات بالجزائر للفترة 2015-2024	45
الشكل رقم 03: الميزان التجاري لفترة 2015-2024	46
الشكل رقم 04: درجة مؤشر الجاهزية الرقمية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من تعادل القدرة الشرائية	48
الشكل رقم 05: عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل100 من السكان في الجزائر للفترة(2019-2022)، مع توقعات إلى سنة 2026.	49
الشكل رقم 06: نسب انتشار الانترنت في الجزائر للفترة(2019-2022) مع توقعات إلى سنة 2026.	50
الشكل رقم 07: اشتراكات التدفق العالي للانترنت لكل 100 من السكان في الجزائر للفترة (2019-2022) مع توقعات إلى سنة 2026.	50
الشكل رقم 08: الإيرادات الرقمية في الجزائر للفترة(2019-2022) مع توقعات حتى سنة2026	51
الشكل رقم 09: قيمة إيرادات التجارة الالكترونية في الجزائر حسب المجالات للفترة (2019-2022) مع توقعات حتى سنة 2026	52
الشكل رقم 10: قيمة المدفوعات الالكترونية في الجزائر (2017-2023) مع توقعات إلى سنة 2027.	53
الشكل رقم 11: نسب امتلاك بطاقة ائتمان في الجزائر سنة2023 حسب الجنس	53
الشكل رقم 12: يوضح قيم المعاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2017-2023) مع توقعات إلى سنة2027	54

مقدمـة

ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من التطورات والتحولات التي أفرزتها معطيات التطور التكنولوجي، فتسارع وتيرة نمو الابتكارات والتقنيات التكنولوجية ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات، وأدى إلى ميلاد وبروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة التي تعتبر المعرفة أهم عامل من عوامل نجاحها.

لا يخفى على أحد أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحت اليوم احدى القو ى المحركة التي يعول عليها كثيرا لإنجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إقليمية كانت أو وطنية، و في كافة قطاعات النشاط.

من هذا المنطلق، قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها.

والواقع أنّها ترمي من خلال هذا الإجراء إلى تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم و المعرفة ، و هو نابع كذلك من رغبة سياسية جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها. لقد زاد الاهتمام بموضوع التحول الرقمي نظرا لأهميته المرتبطة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة ملحة أكثر من ما مضى خاصة مع تطورات الكبيرة و المتسارعة التي تشهدها في هذه السنوات الأخيرة، وقد غير التحول الرقمي تغيير جذري في طريقة تقديم الخدمات للجمهور من عملاء ومواطنين وبات كل شيء مرتبط بالإنترنت.

وقد ساهمت التجارة الإلكترونية المنتشرة في العصر الحالي في جعل العالم قرية صغيرة وسوقا واحدا تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على اختلاف أحجامها لاقتحام الأسواق العالمية وتر ويج البضائع والسلع بكل يسر وسهولة متخطين بذلك كل الحدود،

وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم اقتناء احتياجاتهم بمجرد نقرة زر واحدة ودون الحاجة لمغادرة أماكنهم.

نظرا للمخلفات الإجتماعية والإقتصادية التي ترتبت عن جائحة كورونا في السنوات الأخيرة التي بدورها أدت إلى اختلال موازينها، اضطرت الجزائر إلى فرض جملة من التدابير الاحترازية والوقائية لحماية شعبها، وكان سببا في ركود اقتصادي، لكن استخدام التحول الرقمي بخصائصه المميزة التي تتناسب مع هذا الوضع، ساهم في أنقاض الموقف في شتى المجالات، خاصة في المجال التجاري .إذ كانت التجارة الإلكترونية بمثابة طوق نجاة للخروج من حرب الأزمة بأقل الخسائر وهنا تظهر المجهودات التي تبدلها الجزائر لتطوير التجارة الإلكترونية من خلال تطبيق آليات التحول الرقمي، للدفع بعجلة النمو الإقتصادي.

بناءا على ما سبق ارتأينا إلى صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي قمنا بصياغتها على النحو التالي:

- ✓ كيف يمكن للتحول الرقمي تعزيز فعالية و كفاءة عمليات التجارة الخارجية؟
- ✓ ماهي الفوائد التي يمكن أن يحققها التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر؟

❖ **الفرضيـــــات:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة مجموعة من الفرضيات وهي:

-الفرضية الأولى :ساعد التحول الرقمي في تحسين فعالية التجارة الخارجية من خلال تسهيل العمليات التجارية.

-الفرضية الثانية : الساهم تعميم الرقمنة في الجزائر على كل القطاعات من فتح مجالات و طرق جديدة للتجارة الخارجية .

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونها تسلط الضوء على موضوع حديث وفي غاية الأهمية، ومازالت النقاشات والدراسات متواصلة بشأنه، وتتضح البعض من أهمية البحث فيما يلي:

-تكمن أهمية البحث في تحديد دور التحول الرقمي في تطوير التجارة الإلكترونية

-كما تكمن أهمية البحث في تحديد وضع الجزائر بالنسبة للتحول الرقمي والتجارة الإلكترونية ومدى استعدادهما، بتقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالهما بالمعاملات التجارية عبر الحدود للأفراد والشركات.

❖**أهداف البحث:**

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

9.محاولة تسليط الضوء على مدى تطور التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

6.توضيح مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين التجارة الإلكترونية في الجزائر.

3.توضيح انعكاسات جائحة كورونا على تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع من أهمها:

يعتبر موضوع التحول الرقمي من بين المواضيع الحديثة والتي لم يتم التطرق لها بشكل كبير من قبل الباحثين والمهتمين بمثل هذه المواضيع.

نقص الأبحاث والدراسات، وقلة الاهتمام بالتحول الرقمي وخاصة ما يتعلق بالجزائر.

حداثة الموضوع وعدم أخذه الاهتمام اللازم في الجزائر.

الرغبة الذاتية للبحث في الموضوع لأنه يعتبر من المواضيع المفيدة بالنسبة لنا.

❖**المنهج المستخدم في البحث:**

مما لا شك فيه أن بناء أي بحث يحتاج إلى منهج يكون الوسيلة التي تجدد للباحث مجالات البحث وتسهل الإجابة على التساؤلات التي ينطلق منها في بحثه.

وبشكل عام استخدمنا المنهج الوصفي فكان وصفيا عندما تطرقنا إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتحول الرقمي والتجارة الإلكترونية ومكانتهما في الجزائر، وتاريخيا من خلال سرد مراحل تطورها، وتحليليا لنتائج الدراسة التي تعرض لها الموضوع استخدمنا من خلال مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات وترجمة

الإحصائيات المتعلقة بالبحث.

❖ **هيكل البحث:**

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وقد كانت كالآتي:

الفصل الأول :بعنوان" التحول الرقمي"، حيث تم تقسيمه إلى المبحث الأول فيه أربعة مطالب ، و المبحث الثاني في أربعة مطالب أيضا تناولنا في المبحث الأول

ماهية التحول الرقمي، بينما خصص المبحث الثاني التجارة الخارجية .

الفصل الثاني :بعنوان" التجارة الخارجية و التحول الرقمي في الجزائر "، ولقد تم تقسيمه إلى المبحث الأول تحت عنوان التجارة الخارجية في الجزائر يندرج تحته أربعة مطالب رئيسية.

أما المبحث الثاني خصص لتأثير التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر

يندرج تحته اربعة مطالب رئسية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي و التجارة الخارجية

تمهيد:

التطور الرائع في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية يسهم في تقليل الوقت وتخفيض التكلفة وتحقيق مرونة أكبر وزيادة كفاءة العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على معالجة البيانات واستخدام الذكاء الصناعي. هذه التطورات من المتوقع أن تؤدي إلى تغييرات هائلة في الاقتصاد وسوق العمل والصناعة. يعتبر التحول الرقمي من أهم العوامل التي تدفع الشركات والجهات الحكومية إلى تطوير حلول مبتكرة للبقاء في سوق المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية نموًا متزايدًا، مما يؤثر بشكل كبير على الأسواق المحلية والعالمية ويعزز فكرة التجارة بين الدول من أجل تحقيق الربح المالي. في هذا السياق، سنناقش في هذا الفصل مواضيع متعددة، تتناول جوانب مختلفة من التطور الاقتصادي العالمي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين مباحث:

المبحث الأول :ماهية التحول الرقمي.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية

المبحث الأول :ماهية التحول الرقمي

إن التحول الرقمي من المواضيع الأكثر أهمية في عصرنا نظرا للانتشار السريع للانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعتبر من أهم أساسيات تحقيق الكفاءة والفعالية لشركات ككل .لذا سنحاول التطرق إلى مفهوم التحول الرقمي من خلال تعريفه وأهدافه والخصائص التي يتميز بها وكذلك أشكاله.

المطلب الأول :مفهوم التحول الرقمي

لقد أعطيت عدة تعاريف للتحول الرقمي على أنه:

- ✓ نموذج عمل جديد قائم على استعمال التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة وطريقة توزيعها والتوجه والتركيز نحو العميل أو المستخدم؛
- ✓ عملية دمج التقنيات الرقمية في عالم الأعمال، وتغيير جذري وكلي في طريقة تقديم القيمة للمستخدم

النهائي، كما يعتبر تغيير ثقافي للمنظمات لابد عليها من التأقلم معه؛

- ✓ وهو التوجه نحو تحقيق رؤية ومتطلبات العميل أو الزبون من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والنماذج

الاقتصادية التي تتيح إدماج العميل الرقمي في كل نقاط تجربة المستخدم للقيمة؛

- ✓ وهو أيضا الابتكار من خلال التغيير الكلي وإدراج التكنولوجيات الرقمية المتاحة في طريقة صنع وإنتاج القيمة وقيادة الأعمال، وخاصة طريقة تفكيرنا. (وآخرون، 2021)

على الرغم من وضوح لفظ التحول الرقمي ، إلا أنه توجد صعوبة في توضيح معناه، يمكن اعتباره التحول في المعاملات من ورقية إلى رقمية، ويمكن تعريفه بأنه إجراء تغييرات جذرية لنموذج العمل والإجراءات والعمليات بحيث تعتمد أكثر على التكنولوجيا والتعامل غير المباشر من خلال العالم الافتراضي.

و التحول الرقمي داخل الحكومة ليس ميكنة فقط، بل تحسين البنية التحتية ثم ميكنة الخدمة داخل الوزارة لتحويلها بعد ذلك لنظام إلكتروني، لتقديمها على بوابة إلكترونية يستطيع المواطن من خلالها الحصول على الخدمة بشكل أكثر سهولة ويسر. (Wassel, 2021)

كما عرفت التحول الرقمي الشركات الاستثمارية العالمية نذكر منها:

1- عرفته شركة " IDC "

يعرف التحول الرقمي بأنه : " العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها " النظام البيئي الخارجي" عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة الأعمال الرقمية و اليدوية وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت.

2- عرفته شركة " Accenture "

" يتطلب نجاح الأعمال اليوم تحولا رقميا يركز على العميل، ويبدأ بإعطاء الأولوية لتجربة العملاء الممتازة وذات الصلة وحشد المؤسسات والعمليات والتكنولوجيات لتحقيق ذلك. "

3- عرفته أيضا " Capgemini "

"أصبح التحول الرقمي هو التحدي الرئيسي في إدارة التغيير لأنه لا يؤثر فقط على هياكل الصناعة و الموقع الإستراتيجي ولكن على جميع مستويات المؤسسة)كل مهمة، نشاط، عملية(وسلسلة التوريد الموسعة الخاصة بها" .(Feltcher Gordon, 2020)

4- عرفته شركة " Deloitte "

"الرقمية كانت قوة دافعة التغيير في مختلف الصناعات و التحول يتسارع" كما أنه يعتبر إطارا يعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويفكرون ويتفاعلون ويتواصلون

اعتمادا على التقنيات المتاحة مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية ، حيث يوفر إمكانيات ضخمة لبناء مجتمعات، تنافسية ومستدامة عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من

إمكانيات ضخمة لبناء مجتمعات، تنافسية ومستدامة عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من المستهلكين وموظفين ومستخدمين مع تحسين تجاربهم وإنتاجياتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة مترافقة مع صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ، ويعد أداة لتحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق وتطبيق خدمات جديدة بسرعة و مرونة .

من خلال هذه التعريفات يتضح أن عملية التحول الرقمي تتطلب وجود نموذج عمل وقدرات تقنية ورقمية يتم جمعها لابتكار منتجات وخدمات إبداعية مقارنة بالطرق التقليدية في تقديم الخدمات، وكذا تحسين الكفاءات التشغيلية وخفض التكلفة والاستحواذ على شريحة أكبر من العملاء والجمهور من أجل التفوق على المنافسين. (بوشي، 2019)

المطلب الثاني: أهداف التحول الرقمي

يسعى التحول الرقمي لتحقيق العديد من الأهداف و التي يمكن تلخيصها في مايلي :

- توفير كم هائل من المعلومات عن وسائط رقمية.
- حفظ مصدر المعلومات الأصلي من التلف.
- تسهيل عملية البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق عديدة.
- تخفيض التكلفة التي تعتمد على الوسائل التقليدية.
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة، كالخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية.
- إتاحة المعلومات الأكبر عدد من المستفيدين والمتعاملين من خلال المنصات الرقمية وأرشفتها كمواد رقمية يمكن الوصول إليها من بعد وعن بعد. (فرحات، 2020)

- تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأساسي إلى المتلقين والمستخدمين
- التحديث المستمر للمعلومات الرقمية وإتاحة معلومات أصلية مرقمنة.
- الارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المتقدمة.
- الحصول على معلومات دون التدخل البشري.
- تحقيق عائد مادي (ولو رمزي) من خلال التعامل الرقمي(اشتراك الانترنت، الأقراص المضغوطة...) . (فرحات، 2020)
- إضافة إلى أهداف أخرى على المستويات التالية :

1) **الحفظ** :يعد حفظ المعلومات في الصيغة الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

- **التخزين** :توفر التحولات الرقمية مساحات أكبر للتخزين كالأقراص المضغوطة، و DVDالتي تخزن الآلاف من الصفحات.
- **التشارك** :من خلال شبكة الانترنت ومختلف شبكات المعلومات الأخرى التي تمكن من إطلاع آلاف الأشخاص في نفس الوقت في الوثيقة والمعلومة.
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام** :عن طريق تمويل المواد والوثائق على الشكل الرقمي يمكن من الوصول إليها في ثوان بدلا من دقائق أو ساعات في النظم التقليدية. (سهيلة، 2006)

المطلب الثالث :خصائص التحول الرقمي

نجد أن التحول الرقمي قد يساعد العديد من الخصائص، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:

- **التفاعلية** :حيث يتبادل القائم بالاتصال و المتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية وتبادلية، و ليست في اتجاه أحادي بل يكون هناك حوار بين الطرفين.
- **اللاتزامنية** :وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد، سواء كان مستقبلا أو مرسلا.

- **المشاركة و الانتشار** :يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشرا لرسالة ويشاركها مع الآخرين .
- **المرونة** :تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم من جانب برامج Softwareبالحاسوب مما يسمح بقدر عال من جودة الاستخدام. (الحمداني، 2015)
- **الذكاء:** تتسم الشبكات الرقمية بقدر عال جدا من الذكاء ، حيث يمكن أن يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغير أوضاع القنوات الاتصالية بصفة مستمرة ويصحح مسارها.

كما يختص التحول الرقمي بمجموعة من الخصائص الأخرى هي:

✓ **التنوع:** فمع تطور المستحدثات الرقمية في الاتصال وتعددها، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة على الإنتاج والتخزين والإتاحة للمحتوى الاتصالي أدى ذلك في تنوع عناصر العملية الاتصالية ، التي وفرت للمتلقي خيارات أكثر لتوظيف عملية الاتصال بما يتفق مع حاجاته ودوافعه للاتصال وتمثل ذلك في الآتي:

- التنوع في أشكال اتصال المتاحة من خلال وسيلة رقمية واحدة هي الحاسب الشخصي، والاختيار بين هذه الأشكال في الزمان والمكان الذي يحدده بناءا على حاجاته وظروفه الخاصة.
- التنوع في المحتوى الذي يختاره في المواقع المختلفة المنتشرة على شبكة الانترنت سواء في وظائف هذا المحتوى أو مجالاته.

✓ **التكامل:** تمثل شبكة الانترنت مظلة اتصالية تجمع بين نظم الاتصال وأشكالها ، والوسائل الرقمية المختلفة والمحتوى بأشكاله ، في منظومة واحدة توفر للمتلقي الخيارات المتعددة، في إطار متكامل عن طريق توفير أساليب التعرض و الإتاحة ووسائل التخزين بأسلوب متكامل خلال وقت التعرض على شبكة الانترنت ومواقعها المتعددة. (مكاوي، 1997)

- ✓ تجاوز وحدتي المكان والزمان: فالتحول الرقمي يتيح إمكانية الاتصال عن بعد وبالتالي لا يفترض فيه وجود طرفي عملية الاتصال في مكان واحد كما هو في الاتصال المواجهي والذي كان شرطا لتوفر عنصري المرونة والتفاعلية .
- ✓ **الاستغراق في عملية الاتصال:** من الخصائص المميزة للتحول الرقمي انخفاض تكلفة الاتصال أو الاستخدام نظرا لتوفر البنية الأساسية للاتصال وانتشار الأجهزة الرقمية، وكذلك تطوير برامج المعلومات ونظم الاتصال بكلفة زهيدة مما شجع المستخدمين لأجهزة الحاسوب وبرامجه على الاستغراق في هذه البرامج بهدف التعلم لأوقات طويلة في إطار فردي، كما ساعد تطور برامج النصوص الفائقة على طول فترة التجول بين المعلومات والأفكار التي تتضمنها لأغراض اكتساب المعلومات أو التسلية، ولذلك فإن فترة استخدام الحاسب الآلي وبرامجه تفوق في كثير من الأحيان الوقت المستغرق في القراءة أو الاستماع أو المشاهدة، خصوصا بعد إن أصبحت الشبكة العالمية مصدرا مضافا لغرض المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام على مواقعها في هذه الشبكة. (الحميد، 2004)
- ✓ **اندماج الوسائط:** فالوسائل الرقمية الجديدة تتيح إمكانية استخدام كل وسائل وطرق وتقنيات الاتصال، مثل: النصوص، الصوت، الصورة الثابتة، الصورة المتحركة، الرسوم البيانية الثنائية والثلاثية الأبعاد ....الخ.
- ✓ **الإنتباه والتركيز:** نظرا لأن المتلقي للوسائل الرقمية الجديدة يقوم بعمل فاعل في اختيار المحتوى، والتفاعل معه، فإنه يتميز بدرجة عالية من الانتباه والتركيز، بخلاف التعرض لوسائل الإعلام والاتصال التقليدية الذي يكون عادة سلبيا وسطحيا.
- ✓ **التخزين والحفظ:** حيث يسهل على المتلقي تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها كجزء من قدرات الوسيلة في حد ذاتها. (الحمداني، 2015).

من هنا يتضح أن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال والتحولات الرقمية دورا هاما في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لها من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل ومختلف شرائح البشرية، متاحة في كل زمان ومكان، وبتكلفة منخفضة، فهي تعد مصدرا هاما للمعلومات سواء الأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري. (مكاوي، 1997)

المطلب الرابع: أشكال التحول الرقمي.

للتحول الرقمي أشكال ودرجات متعددة، وتختلف المنظمات فيما بينها بطريقة ودرجة التحول حسب طبيعة نشاطها ونوع التقنية التي تحتاجها، إلا أن بعض التقنيات التي صنفت الأكثر انتشارا هذا العام هي:

- **تطبيقات الهواتف الذكية:** وهي أكثر التقنيات حضورا واستعمالا في الوقت الحالي حيث تستطيع المنظمة إنشاء تطبيقها الخاص لإدارة أنشطتها وتسهيل خدماتها لكل من الأعضاء والمستفيدين.
- **الحوسبة السحابية Cloud Computing :** وهي كل المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي توفر عددا من الخدمات الحاسوبية المتكاملة للتيسير على المستخدم، وتشمل هذه الخدمات توفير مساحة لتخزين البيانات وإجراء النسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، بالإضافة إلى قدرات معالجة برمجية وجدولة للمهام وإدارة البريد الالكتروني والطباعة عن بعد.

- **إنترنت الأشياء Internet of Things(IOT):** وهي شبكة من الأجهزة المادية والمركبات والأجهزة المنزلية وغيرها من الأجهزة الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاستشعار والمحركات والاتصال، تستطيع هذه الأجهزة الاتصال وتبادل البيانات فيما بينها.
- **الذكاء الإصطناعي Artificial Intelligence(AL)** : وهو قدرة بعض البرامج والأنظمة الحاسوبية على محاكاة السلوك البشري والقدرات الذهنية للإنسان وخصوصا القدرة على التعلم والاستنتاج حيث تستوعب هذه البرامج والأنظمة بيئتها المحيطة وتساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية

تمهيد تع تجارة خارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة اإلنتاجية والتنافسية للدولة. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة. لذا، للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي عملية حيوية تشمل تداول السلع والخدمات بين دول مختلفة. تعتبر هذه العملية أحد العوامل الرئيسية في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، إذ تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التعاون والتفاعل الدولي.

مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، المتمثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة . (السريتي، 2009)

وتعرف كذلك: هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنتظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول .

كما يمكن تعريفها بأنها : أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركاتها بين مختلف هذه الدول .

حيث ان أهمية التجارة الخارجية تكمن فيما يلي:

التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد والتصدير تتمان خارج الحدود الوطنية وبعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة وايجابية على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف والحصول عليها بتكلفة أقل . (زيدان، 2012)التجارة الدولية تسهم في زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز التخصص وتوزيع المهام، حيث تتيح للدول

استغلال مزاياها النسبية في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي تعزز الكفاءة الاقتصادية وتحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا.

تحقيق المصالح والمكاسب من خلال الحصول على السلع بتكلفة منخفضة تعزز الازدهار الاقتصادي وتعزز الفوائد القومية.

ضمان توازن السوق المحلية يعتمد على توافق كميات السلع المعروضة مع الطلب الداخلي.

تأمين احتياجات الدول من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل التكنولوجيا، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني. (داود، 2002)

المطلب الثاني : مراحل تطور التجارة الخارجية و أسباب قيامها

مع مرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ظهرت التجارة الخارجية في العصور القديمة وتعتبر الثورة الصناعية بمثابة تمهيدا لها اذا يعود التطور التاريخي لها لعدة مراحل تبرز لنا نشأتها مع تتبع أسباب قيامها . (سارة، 2011)

1- مرحل تطور التجارة الخارجية

مرت التجارة الخارجية بأربع مراحل أساسية تبرز تطورها التاريخي عبر الزمن هي :

1-1- التجارة الخارجية قديما : في هذه الفترة كانت المبادلات فيما بين الدول قليلة والسبب في ذلك يرجع الى الإقطاعية، التي تعد الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقوم عملها على الإقطاع كانت تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم لا تحتاج إلا القليل من إنتاج غيرها من الإقطاعيات .

ومع نشأة التخصص وتقييم العمل بين الأفراد والجماعات بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده واتسع نطاق المقايضة ليتعدى حدودا ضيقة ترتبط بسوق واحد ، واتسع تدريجيا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم .

فالتخصص يؤدي إلذ وجود فائض إنتاج، ويتم التبادل على أساس فائض من سلعة مقابل فائض من سلعة أخرى و تفترض عملية التبادل وجود السوق، والسلع موضوع التبادل وأن يكون تعذه السلع مقياس تعبر عن قيم ها ت من خلاله وهكذا يمكننا القول إن الآثار الكاملة للتبادل لم تظهر إلا مع ظهور التخصص ونشأة السوق . (مرواني، 2020)

1-2- التجارة الخارجية في العصور الوسطى:

لما بدأ التحول التدريجي خلال القرنين 15 و 16نحو نظام الرأسمالي، بدأت التجارة تزدهر فالرأسمالية التجارة كمرحلة أولى وانتقالية نحو الرأسمالية، التي شهدت تغيرات كثيرة أهمها سيادة التجارة وتبوء التجارة مكانة الصدارة لأي نشاط اقتصادي الى الحد الذي أخضعت الصناعة لسيطرتها .

وقد تميزت هذه المرحلة التجارية بأمر آخر كان له تاثير عكسي على التبادل الخارجي حيث كان التجار يريدون تصدير أقصى كمية من منتجات بلادهم و استيراد أقل كمية من منتجات البلاد الأخرى، ولتحقيق ذلك كانوا يطلبون من السلطات المعنية وضع العراقيل أمام الاستيراد وتشجيع التصدير إلي الخارج . (مرواني، 2020)

1-3- التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر : لقد أحدثت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر تغيرا شامل في النظام الرأسمالي، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية .

وقد زاد حجم التجارة في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبتَ في وسائل النقل و المواصلات ما يعرف بثورة الصناعة وثورة المواصلات ، التي جعلت العائد وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار. (الله، 2010)

1-4- التجارة الخارجية من القرن العشرين إلى يومنا هذا : بناءا على النظريات والسياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية، فقد شيدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا خاصة في الآونة الأخيرة حيث يرجع اتساع حجم نطاقها إلى التقدم في مختلف العلوم والفنون والاختًراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة ، الأمر الذي أدى إلي ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي ، حيث نجد أن معظم الدول النامية اتبعت عدة سياسات واستترتيجيات من أجل النهوض بهذا القطاع .

وعليه فالتجارة تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية الدول، وتعد المحرك للتنمية الاقتصادية . (الحجار، 2003)

تعُتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعزيز التبادل التجاري بين الدول بهدف تحقيق الربح المالي.و تكمن أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

اللاتوازن في عملية توزيع عناصر الإنتاج و التكنولوجيا من دولة لأخرى : تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تتميز بها نسبيا على البلدان الأخرى ، حتى تعود عليها بالفائدة طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة و هذا سبب جوهري و رئيسي للقيام بالتبادل ، و ممكن أن تكون كذلك التكنولوجيا سببا في تطوير المنتجات و التغيرات التي تطرأ على المنتجات حتى تتميز بالكفاءة العالية

لاستغلال الموارد الاقتصادية ، حيث التجارة تبنى على التغيرات التي تظهر على المنتجات داخل البلد و تطويرها.

تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة : تبحث كل دولة على الانخفاض في تكاليف الإنتاج للسلعة في داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى، ولو أنه تساوت التكاليف النسبية scale of Economies

لإنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين لما قامت التجارة الدولية.1

البحث في زيادة الإنتاج المحلي :

كل فائض في الإنتاج المحلي يؤدي إلى البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا .

البحث في زيادة الدخل القومي :

كل دول تريد أن تعتمد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهة الاقتصادية.

ازدياد أهمية اختلافات الميول والأذواق يصاحب زيادة الدخل الشخصي في الدول، إذ يتأثر هذا الاختلاف باتجاهات وتفضيلات الأفراد بشكل متزايد.

تخلق الظروف الطبيعية تخصصات في مجالات الإنتاج بين الدول، فبعضها تمتاز بموارد استخراجية كالبترول، بينما تبرز أخرى ببيئة زراعية تؤدي إلى إنتاج سلع زراعية.

تشير الاختلافات في القوة العاملة، أو اليد العاملة، بين الدول إلى تباين في كفاءة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، الكثافة السكانية العالية في بعض الدول توفر يد عاملة إضافية، مما يؤدي إلى انخفاض في الأجور وزيادة في الإنتاج. بينما تواجه الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة ارتفاعا في الأجور، وقد يؤدي ذلك إلى إنتاج سلع ذات كثافة رأسمالية أعلى. (مرواني، 2020)

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

بناءً على أسس التجارة الخارجية الموضوعة، تتبع الدول سياسات اقتصادية متنوعة؛ حيث قد تفتح بعضها أسواقها للتبادل التجاري الحر وفقًا لمبادئ الاقتصاد الليبرالي، في حين تتجه بعضها الآخر نحو فرض قيود وتقييدات على المبادلات الدولية، بهدف حماية اقتصادها وصناعاتها المحلية الفرع الاول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسات التجارة الخارجية بأنها: "تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته".أي أنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية (خديجة، 2022)

هى مجموع الإجراءات التى تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة (بخيت، 2023)

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

الاستراتيجية الحكومية التي تتضمن مجموعة من السياسات والتدابير المصممة للتأثير على النشاط التجاري مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة. تتضمن هذه السياسات والتدابير سلسلة من القرارات والتحركات القانونية والاقتصادية التي تهدف إلى تنظيم وتشجيع التبادل التجاري بين البلدان وتعزيز مكانة البلد في السوق العالمية

ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من الكل ألا وهو السياسة الاقتصادية والتي هي بصفة عامة همزة وصل ما بين المذاهب والنظم الاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تعد أيضا همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية (وفا، 2000).

و من بين أهداف سياسات التجارة الخارجية نذكر :

- تهدف الدول إلى تحقيق أهداف محددة من خلال سياستها التجارية التي تتخذها في علاقاتها الخارجية. تسعى الدول المتقدمة في سياستها التجارية إلى تحقيق التشغيل الكامل كهدف رئيسي، في حين تركز الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأهداف رئيسية لسياستها التجارية. تتباين أولويات السياسة التجارية بين الدول بناءً على مرحلة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتوجهاتها السياسية والاقتصادية.

أولا: الأهداف الاقتصادية:

حماية الصناعة الوطنية الناشئة: يعتبر هذا الهدف من أقدم أهداف السياسة التجارية، ويرى المدافعون عن هذا المبدأ أن إقامة دولة ما لصناعة جديدة تقدم منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها، هذه المنتجات وفي بداية عملية التضيع تكون أقل جودة وذات تكلفة أعلى مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الدول الأخرى، والتي تم إنشاؤها منذ فترة طويلة أو التي تعرف بالصناعات الراسخة، لأن طول الفترة الزمنية أكسب هذه الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة عالية من الكفاءة الفنية في شكل زيادة مستويات الجودة لمنتجاتها. بالإضافة إلى تمتع هذه المنتجات بالكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف، وهاتان الميزتان من غير المتصور أن تتمتع بهما الصناعات الناشئة التي تنتج سلعا وخدمات بديلة خصوصا في الدول النامية.

ومن أجل هذا يجب على الدولة التي تبدأ في إنشاء صناعات جديدو بتقديم حماية لهذه الصناعات الناشئة (الوليدة) من أجل مواجهة المنافسة الضاربة من قبل منتجات الصناعات الراسخة القادمة من الدول الأخرى، إذ أنها لو تركت بدون هذه الحماية فإن مصيرها سيكون الخروج من السوق ومن ثم عدم تمكن هذه الدولة من إقامة صناعة في المدى الزمني المحدد.

تحقيق التوازن الخارجي: من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال استخدام أدوات السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات، لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعا أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية، وهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات.

ومن هنا يتم استخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي.

وأهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي هو أن وجود عجز أو حتى فائض في ميزان المدفوعات

يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على مستويات الأسعار المحلية.

تحقيق التوازن الداخلي: في بعض الأحيان قد تزيد النفقات العامة للدولة على السلع والخدمات عن إيراداتها العامة التي يتم تحصيلها من الضرائب والإيرادات الأخرى، وهو ما يترتب عليه عجز في الميزانية العامة للدولة أو ما يعرف بعدم التوازن الداخلي والعجز السابق يجب تغطيته

حماية الاقتصاد الوطني من التغلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي: يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة

التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر

استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل التام عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها (نوال، 2018 – 2019)

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النمو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة مقالات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية، وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس

الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، من هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة. (نوال، 2018 – 2019، صفحة 58)

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:

أ) مستوى التنمية الاقتصادية:

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة ، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متاخر في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية 1، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصّله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ب) الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

1. على مستوى الاقتصاد المحلي: إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية. إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف

المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. (نعيمة، 2011)

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة

(كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

2. على المستوى الدولي: إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصاد ا رت من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى. (نعيمة، 2011)

كما تتاثر التجارة الدولية ايضا :

العوامل الطبيعية: تعد العوامل الطبيعية من أهم العوامل المؤثرة في التجارة الدولية بشكل كبير، وتتمثل فيما يأتي:

– الموقع الجغرافي: الذي يعد من العوامل المؤثرة من خلال الاتصال بالعالم الخارجي، اذ تنشط التجارة الخارجية وتتطور لوقوعها على البحار والمحيطات اذ تشكل نسبة 75% من حجم التجارة الدولية حيث تتم من خلال مياه البحار والمحيطات الدافئة التي تعد احدى اسباب ضخامة تجارة الولايات المتحدة وقوعها على ثلاثة مسطحات مائية، في حين ان هناك دول تقع على بحرين، بينما تفتقر بعض الدول الى البحار مما تجعلها تحت رحمة الدول المتشاطئة وبشكل أساسي تتأثر بالمناخ والمياه، وأشكال السطح، والتكوين الجيولوجي، وبالتالي تباين الموارد الطبيعية التي تتمثل بالأراضي الزراعية والنبات الطبيعي والموارد المعدنية وموارد الطاقة.

ان تباين الموقع الجغرافي بين الدول ينتج تبايناً كبير في عناصر المناخ (درجة الحرارة الأمطار – الرياح الضغط الجوي الرطوبة النسبية بين الدول، وبالتالي اختلاف الظروف الملائمة لنمو النبات وممارسة النشاط الزراعي، مما أدى إلى التنوع الكبير في الغطاء النباتي الطبيعي، كالغابات الاستوائية او الغابات المدارية او السهوب او المراعي وكذلك غابات المناطق الدافئة والباردة، فضلا عن التباين في أنواع المحاصيل الزراعية التي يمكن زراعتها في مختلف الأقاليم فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، في حين تتباين مناطق انتاج اقليم البحر المتوسط، وكذلك التباين في مواعيد جني هذه المحاصيل، مما أتاح الفرصة بشكل كبير للتبادل بين الأقاليم المنتجة والأقاليم المستهلكة، أو أقاليم الوفرة وأقاليم الندرة.

العوامل السياسية: ان العلاقات السياسية بين دول العالم لها تأثيرا كبيرا على التجارة الخارجية، حيث بدأت التجارة تتطور بسرعة كبيرة في الصين بعد عام 1970 لاعتمادها على سياسة الانفتاح على العالم، كذلك نلاحظ ان التنمية قد توقفت تماما في العراق في عقد التسعينات بسبب فرض الحصار الاقتصادي نتيجة سياسة الحكومة قبل عام 2003.

خلاصة :

التحول الرقمي يهدف إلى تغيير شامل في أساليب العمل من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات وتنظيمها، مما يوفر التكلفة والجهد ويزيد من الكفاءة التشغيلية، ويسهل الوصول للخدمات ويشجع على الابتكار. وبالنسبة للتجارة الخارجية، تلعب دوراً حيوياً في اقتصاد أي دولة من خلال تبادل السلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين الدول، وتختلف السياسات والأساليب المتبعة في تنظيمها من دولة لأخرى بحسب الظروف الاقتصادية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي و التجارة الخارجية

تمهيد:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات رقمية متسارعة، حيث سعت دول العالم باختلافها إلى التحول من المعاملات التقليدية إلى المعاملات الرقمية في جميع قطاعاتها.

و يشير التحول الرقمي إلى دمج التكنولوجيا الرقمية مع كافة مجالات الأعمال، و اندماج التقنية في جميع جوانب الحياة البشرية، بهدف تحسين العمليات و الخدمات، يشمل التحول الرقمي مجموعة واسعة من التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الاعتماد المنصات الرقمية، و تطبيقات الهاتف المحمول، و تحليلات البيانات، و الخدمات القائمة على الانترنت.

سعت دول العالم إلى التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد الرقمي من خلال رقمنة جميع القطاعات، تأتي الجزائر كإحدى هذه الدول التي تسعى لمواكبة هذا التطور،

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الحديث عن التجارة الخارجية في الجزائر كمبحث أول، و تأثير التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر كمبحث ثاني.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

الجزائر و كغيرها من البلدان، عرفت تغيرات جدرية في توجهها الاقتصادي، فمنذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، مر الاقتصاد الوطني بالعديد من التحولات و الأزمات، و توازنت مع تغيرات الاقتصاد تحولات على مستوى التجارة الخارجية حيث عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الأوضاع السائدة عالميا و محليا، انطلاقا من فرض الرقابة من ثم احتكار التجارة الخارجية كليا بداية الاستقلال، سيما في ظل القصور الذي يعاني منه القطاع الخاص بعد الاستقلال، إلى التحرير شبه الكلي في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر

اتبعث الجزائر العديد من الإصلاحات لإحلال الواردات و إقامة قطاع تصديري حيوي، و تحقيق نتائج تسحب الاقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان ولا يزال يعاني منها و للوقوف على ذلك سوف نقوم بالتطرق لما يلي:

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963-1969)

سيطرت فرنسا على النظام الاقتصادي الجزائري فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، فمعظم المؤسسات كانت ملكا للمستوطن الفرنسي و بعد الاستقلال و نتيجة لهجرة مالكيها اتخذت الدولة جملة من القوانين و المراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، بتطبيق العديد من الإجراءات منها:

-نظام الحصص.

-الرقابة على الصرف.

-الرسوم الجمركية.

2-احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

أفصحت السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ابتداء من جويلية 1971 على مجموعة من الإجراءات، نصت على الاحتكار الفعلي للدولة على تجارتها الخارجية و ذلك عن طريق مؤسساتها العمومية، بهدف تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية لا سيما الواردات بنسبة 80 % و التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي. (وليد)

3-تحرير التجارة الخارجية

و نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الاقتصادية و بعد فشلها في تحقيق التنمية، حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة و التي تلعب فيها المؤسسات النقدية و المالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية المقترحة.

و في أعقاب أزمة البترول سنة 1986 التي أفرزت اختلالات عميقة بالاقتصاد الوطني، و أهمها الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات، مما أوجب عليها تبني سياسة تجارية أكثر تفتحا على العالم الخارجي. (وليد)

- **فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994**

بدأت عملية التحرير مع صدور القانون ب1991، و المرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط تهدف إلى تحقيق الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مداخيل العملة الصعبة، فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراءات الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عملت على تنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية سنة1992، لحماية المنتوج الوطني، و العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية مما

انخفضت المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، بحيث بلغت 38.28 مليار دولار سنة 1990، لتنخفض إلى 88.27 مليار دولار عام 1991، ثم إلى 68.26 مليار دولار، إلى أن بلغت 72.25 مليار دولار عام1993.

- **فترة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد1994**

و من أجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، و تحرير التجارة الخارجية لجأت الحكومة إلى جعل عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد إداري، بهدف تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية و هذا لزيادة كفاءته و الاستفادة من الفن الإنتاجي و تخفيض التكاليف.

كما شهد نظام الصرف بالجزائر تعديلات تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية، لإتباع سياسة مرنة لسعر الصرف بغية الحفاظ على سعر صرف يعكس ميكانيزمات سوق النقد الأجنبي، (دليلة)بحيث يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية كما يشجع على تنويع الصادرات للتخلص من الاعتماد التام على صادرات المحروقات.

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التجارة الخارجية

شهدت سنة 1986 انخفاض حاد في أسعار المحروقات، مما انعكس سلباً على إيرادات الجزائر خاصة في ظل هيمنة قطاع المحروقات في الصادرات ،الجزائرية، وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة مما ساهم في عجز الدولة عن تسديد ديونها الخارجية خاصة في ظل البرامج التنموية الكبرى التي تبنتها الجزائر، وكذا عجزها عن تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية، وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

دوافع تحرير التجارة الخارجية

شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين تحولات عميقة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، وضعف في المبادلات التجارية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية، وارتفاع معدلات التضخم والطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، حيث أظهرت الأزمة النفطية 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني وكذا عيوب الأسلوب التنموي المتبع، وهذا باعتراف السلطات آنذاك، وبحلول سنة 1989 كان الاقتصاد الوطني في وضعية حرجة على جميع الأصعدة نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط للفترة (1986 – 1991) وتأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية. (شهرة)

يعود التفكير في منح استقلالية فعلية لقطاع التجارة الخارجية غداة إثراء الميثاق الوطني لسنة 1986، حيث خلص هذا الاتفاق إلى ضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، وذلك راجع إلى عدم نجاعة مبدأ احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وكان وراء هذا الخيار ثلاث أسباب موضوعية، تتمثل أساسا في: (الجيلاني)

- **الانخفاض المحسوس للموارد النفطية :**

خاصة بعد الأزمة النفطية 1986، ووقوع الجزائر في أزمة اقتصادية وغياب البديل الذي من شأنه أن يحل محل النفط لتمويل الإستمثارات العمومية والحاجيات الأساسية للمواطن.

- **تميز الاقتصاد الوطني بالندرة:**

وقد ظهرت هذه الندرة بشكل حلى في غياب المواد الأساسية للمواطن، ونقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار المصانع، حيث كشفت هذه الندرة عن الدور الجوهري الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الوطني.

- **تبني السلطة العمومية لمنهج استقلالية المؤسسات :**

والذي بدأ مع صدور القانون 87/19 المتعلق بالقطاع الفلاحي، وبلغ أوجه مع صدور القانون التوجيهي رقم 88/01) المتعلق باستقلالية المؤسسات، ومثل هذه القوانين تتطلب من السلطة ضرورة منح الاستقلالية لقطاع التجارة الخارجية.

ومن أهم أسباب لجوء الجزائر إلى تبني تحرير التجارة الخارجية، نجد أسباب داخلية وأخرى خارجية، نذكرها في الآتي:

1- الأسباب الخارجية :

من بين أهم الأسباب الخارجية، نذكر ما يلي : (زيرمي)

- **التحولات الاقتصادية العالمية:**

والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية. خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والغناء.

- **انهيار الاتحاد السوفياتي:**

وذلك سنة 1989، وتوحيد الأمانيتين سنة 1990 ، أحدثت صدمة على العالم عامة. وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسة الاقتصادية على العالم بأسره.

- **الأزمة البترولية لسنة 1986:**

وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لأن صادرات المحروقات تفوق نسبة 95% ومساهمتها في إيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية تفوق 60% مما أحدث أزمة حقيقية نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث تراجعت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 ليصل إلى أقل من 14 دولار سنة 1986.

2-الأسباب الداخلية:

من بين أهم الأسباب الداخلية تذكر:

- **فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:**

عانى الميزان التجاري من عجز وذلك راح تكلف الدولة المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف هياكل الدولة المختلفة في هذه الفترة بسب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، كما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة القطاع التجارة الخارجية، والمتمثلة أساساً في ترقية المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطوير فعلي، واتسمت سياسة احتكار الدولة لقطاع النجارة الخارجية بعاده نقائص، اهمها: (فراح)

- ✓ توجه مختلف القطاعات للتمويل الخارجي للحصول على مدخلات العملية الإنتاجية بسبب عدم وجود علاقات بين هذه القطاعات.

- ✓ الاعتماد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى دون ترقية منتوجات أخرى، وتحقيق عجز في الميزان التجاري.
- ✓ زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة السلع الاستهلاكية الزراعية.
- ✓ ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية، أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك.

- **تفاقم أزمة المديونية :**

عانت الجزائر خلال سبعينات والثمانيات من القرن العشرين أزمة مديونية خانقة، وذلك بفعل السياسات المنتهجة بعد الاستقلال، والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود اقتصادي خلال نفس الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية لاستقطاب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية فخرجت بذلك الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية. (على، 2017)

- **القيود الهيكلية:**

أفرز نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني، إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986 جملة من القيود الهيكلية التي تعتبر سبباً إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي. (على، 2017)

وتتمثل هذه القيود في :

- عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة.
- ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير، وكذا ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية و الفلاحية الاشتراكية، مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.
- وجود نظام أسعاري إداري، ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية، أحجمها أكثر نظام بنكية متسامح و نظام جبائي غير ملائم.
- ضعف نمط تسيير الاقتصاد الذي ترجم بظهور علامات، في بداية الثمانينات و جلاء أكبر في النصف الثاني منها، تشير إلى تراجع إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات. (لوصيف، 2017)

- **ارتفاع معدل التضخم:**

السبب يعود إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية، حيث عرفت زيادة نسبة20 %كل سنة منذ بداية الثمانينات، و يرجع ذلك إلى:

- العجز النقدي للخزينة حيث بلغ190 مليار دج (ما يعادل 9.5 مليار دولار)، و العجز المالي للمؤسسات العمومية.
- عجز المنظومة المصرفية، ففي نهاية 1990 كانت 50% من الكتلة النقدية تتداول خارج المنظومة المصرفية، أي ما يعادل 170 مليار دج.
- تطور كبير للأجور دون أن يقابله تطور في الإنتاجية، إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاضا فإن الأجور ارتفعت بنسبة 33%.

- **العجز المستمر في الموازنة العامة:**

كان رصيد الموازنة في أغلب فترة الثمانينات في حالة عجز، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم01: عجز الموازنة العامة بين 1985-1990

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مجموع الإيرادات	36.8	32.3	30.5	26.7	27.6	28.4
مجموع النفقات	46.4	37.8	37.8	31.4	29.6	25.3
الرصيد	9,6-	5.5-	3.9-	4.7-	2-	3.1

المصدر جمعي عماري

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، هو تحقيق عجز في الموازنة ما بين سنتي من 1985 و 1989 ويرجع الموارد بين سنتي 1985 و ذلك بالأساس إلى انخفاض أسعار المحروقات من 27 دولار سنة 1985 إلى حوالي 14 دولار سنة 1986، أدى بتقلص 1986 بحوالي 4,5 مليار دولار كما كان لتزايد النفقات وعدم كفاءة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي، وانتشار ظاهر التهرب الجبائي دور أساسي في العجز ، كما شهدت الفترة ركود الجهاز الإنتاجي.

- **القيود الاجتماعية:**

أدت الصدمة النفطية وتراجع عائدات العوائد المالية إلى انخفاض حجم الواردات من تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لضمان سيرورة الإنتاج، وهو ما تسبب في إختلال سوق العمل حيث ارتفع معدل البطالة بثلاث مرات من سنة 1985 إلى سنة

1991 ليصل إلى نسبة 23.2% سنة 1993 إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى مثل السكن والصحة والتعليم. (عماري)

2-أهداف تحرير التجارة الخارجية:

تهدف الجزائر من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية إلى تجاوز الأزمة التي عانى منها الاقتصاد بعد الأزمة النفطية سنة 1986، وما نجم عنها من تدهور في ميزان المدفوعات، و التفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، وبالتالي كان لابد من الأعداد لمرحلة ما بعد البترول، و التحكم في التضخيم و تحسين نوعية المنتجات .

أ- **في مجال تنظيم التجارة الخارجية:** (بوشنافة، 2007)

تتمثل أهداف تحرير التجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تحرير التدريجي للتجارة الخارجية و إزالة العوائق الإدارية و التدخل المباشر للدولة.

-البحث عن الفعالية الاقتصادية و المردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية بتحمل الأعوان الاقتصاديين لمسؤولياتهم

- ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية قطع غيار، تجهيزات، ...الخ.

- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق.

- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار لإحداث تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، هو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم وعمليات جارية بعملات قابلة للتحول.

– إضفاء طابع المنافسة في السوق المحلي لتحسين مستويات الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.

ب– في مجال الاستثمار الأجنبي :

ونجد ثلاث أهداف:

–إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.

–تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعلمية الترشيد الاقتصادي.

–وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. (بوشنافة، 2007)

ت– الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر العصب الرئيس في الاقتصاد الوطني، حيث يحتل مركزاً هاماً في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، وكون أن الثروة النفطية هي زائلة وكذا إرتباط الوضع الاقتصادي للجزائر بأسعار المحروقات، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات، وعلى إثر ذلك رسمت السلطات عدة بدائل لتنويع الصادرات، والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات. (مصراوي، 2017)

ث– تحسين الجودة: (مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر)

كانت المؤسسات الوطنية في السابق تهتم بكمية الإنتاج بغض النظر أن تحرير التجارة الخارجية يفرض الاهتمام بتحسين الجودة عن طريق اختيار النموذج الملائم والمواد الأولية الأكثر جودة و استعمال التكنولوجيا الحديثة كما أن هدف تحقيق جودة المنتج

يقابله التحكم في التكاليف، لما له من تأثير في تحديد سعر تنافسي يجعل المنتج مقبولا في السوق، و قابلا للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج و المستهلك. (مصراوي، 2017)

المطلب الثالث: تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية

يمكن تتبع تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وفق المراحل التالية:

1- مرحلة التحرير المقيد 1990

تبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد و القرض أكتوبر 1990(قانون90/10)، و الذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و بعده في نفس السنة إصدار قانون 90/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحدة و الأربعون منه يقرر و لأول مرة و منذ إقامة و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية(1990-1991)

في ظل التشريعات السابقة و نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، و يقدر ما يزيد من الممارسات الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية و يكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر .

3- مرحلة العودة إلى التقييد و المراقبة للتجارة الخارجية 1992

نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات و سيادة أنواع البيروقراطية، و استمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم625 لرئيس الحكومة، و التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون تراجع عن مسعى تحريرها.

4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة1994 و هي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية "stand by" التي كانت في أفريل1994 و تم خلالها جدولة الديون، و فيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات و تسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد و تقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (promex, cagex ,casl,safax).. (مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر)

المطلب الرابع: تطور التجارة الخارجية الجزائرية

سيتم تناول تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2010-2020 بالتطرق لتطور كل من الصادرات و الواردات، ثم يليها الميزان التجاري.

1- تطور الصادرات الجزائرية في الفترة

عرفت حصيلة الصادرات و الواردات بالجزائر تذبذبا خلال الفترة (2010-2020)، و السبب راجع إلى اعتماد الجزائر الشبه الكلي على الصادرات النفطية، و الشكل الموالي يوضح تطور الصادرات بالجزائر:

الشكل رقم 01: تطور صادرات الجزائرية للفترة 2010-2020

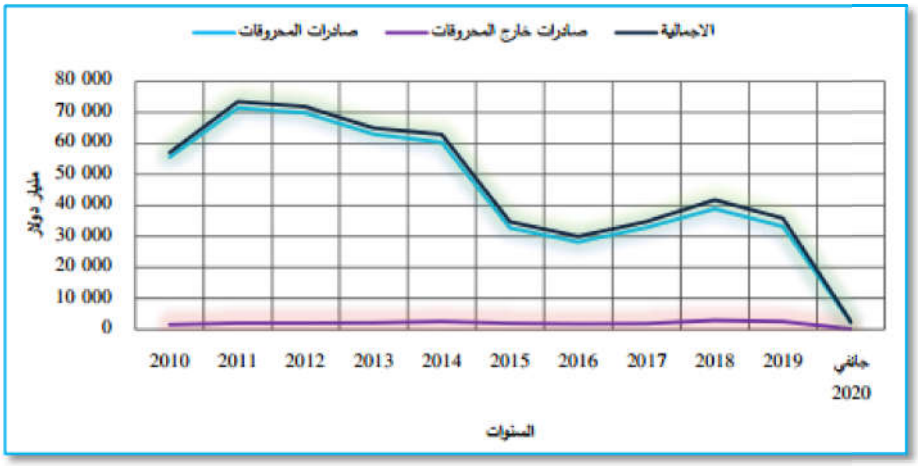

المصدر: بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2024/04/26، الساعة 12:25.

انطلاقا من سنة 2015 إلى 2020 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا كبيرا بنسبة تقدر بحوالي50% ، بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية انخفض سعر البرميل النفط ب55%، ليصل إلى 45 دولار للبرميل سنة2016، و واصلت صادرات الجزائر انخفاضها لتصل إلى 34829 مليار دولار سنة 2019 و 2306 مليار دولار سنة2020. خاصة و أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة و هذا ما يبين مدى خطورة اعتماد الجزائر على المحروقات.

2- تطور الواردات الجزائرية

ترتبط قيمة الواردات الجزائرية بارتفاع و انخفاض قيمة الصادرات النفطية، و هذه الأخيرة تخضع لتقلبات أسعار البترول، و الشكل الموالي يوضح مدى تغطية الصادرات النفطية للواردات بالجزائر:

الشكل رقم 02: تغطية الصادرات النفطية للواردات بالجزائر 2010-2020

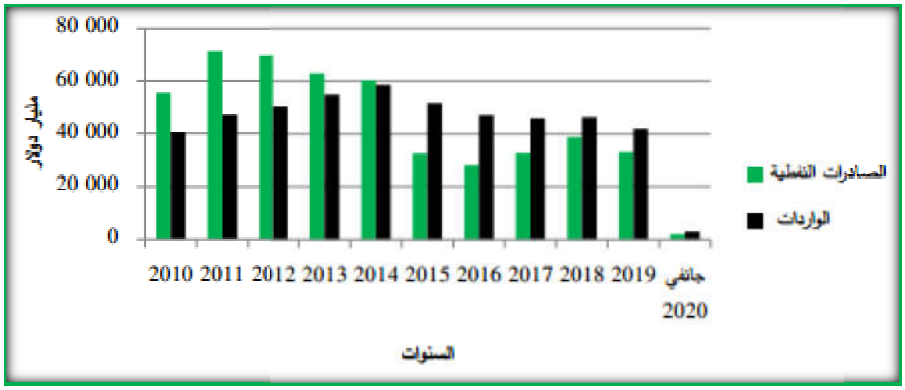

المصدر: بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2024/04/26، الساعة 13:25.

تقدر قيمة الواردات في سنة 2015 ب 51702 دولار لتصل سنة 2019 إلى 41934.12 مليار دولار و في جانفي 2020 ب3097 مليار دولار. و يعتبر فقدان الجزائر لنصف مداخيلها النفطية سببا لجعل صادراتها غير كافية لتغطية الواردات بسبب انهيار أسعار البترول، مما تم اعتماد سياسة التقشف و وضع تراخيص الاستيراد لتتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات.

3- تطور الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري كنتيجة حتمية لما تشهده حصيلة الصادرات و الواردات من تقلبات، خاصة و أن هذه الأخيرة ترتبط بتقلبات أسعار النفط، و الشكل الموالي يوضح الميزان التجاري بالجزائر:

الشكل رقم 03: الميزان التجاري لفترة 2010-2020

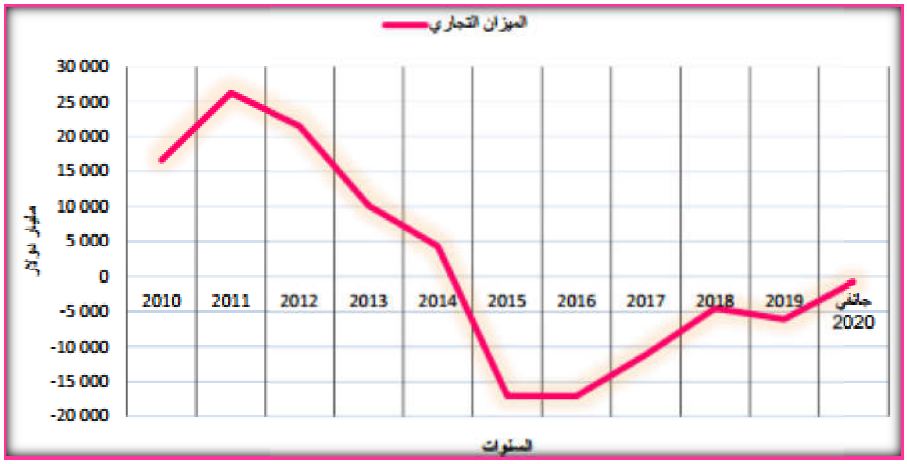

المصدر: بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2024/04/26، الساعة 14:25.

فيما يخص السنوات من 2015-2020 سجل الميزان التجاري عجزا لم تعرفه الجزائر منذ سنوات، و هذا بسبب تراجع و انهيار أسعار النفط التي تعتبر المصدر الأساسي لمداخيل التجارة الخارجية بالجزائر و التي بدأت آثارها تظهر على الاقتصاد الجزائري بشكل أبرز خلال هذه السنوات.

المبحث الثاني: تأثير التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول: واقع التحول الرقمي في الجزائر

إن التحول الرقمي هو نوع من التغيير الذي يعتمد بشكل كبير على التقنيات الحديثة و الذي يمس جميع مجالات الحياة الخاصة منها الاقتصادي بكل حقوله: الصناعة، التجارة، تقديم الخدمات... بحيث الهدف الأول من هذا التغيير تلبية حاجات و رغبات العملاء المتجددة باستمرار.

1- مؤشر الولوج الاقتصادي:

يسمى مؤشر الجاهزية الرقمية(NRI) أو مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي، و يقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال أربع محاور:

-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال الولوج و المحتوى و تكنولوجيا المستقبل.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الحكومات و قطاع الأعمال و الأفراد.

-الحوكمة و بيئة الأعمال من خلال الإطار التنظيمي، الثقة و الشمول.

-تأثيرات استخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ذلك على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، و التنمية المستدامة.

و من خلال التقرير الذي أصدره معهد portulans لسنة 2022 و الذي يقيس مستوى جاهزية الدول للتحول الرقمي، يظهر أن الجزائر تحتل المرتبة 100 من بين 131 دولة ضمن المؤشر بمجموع 48.39.

الشكل رقم 04: درجة مؤشر الجاهزية الرقمية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من تعادل القدرة الشرائية

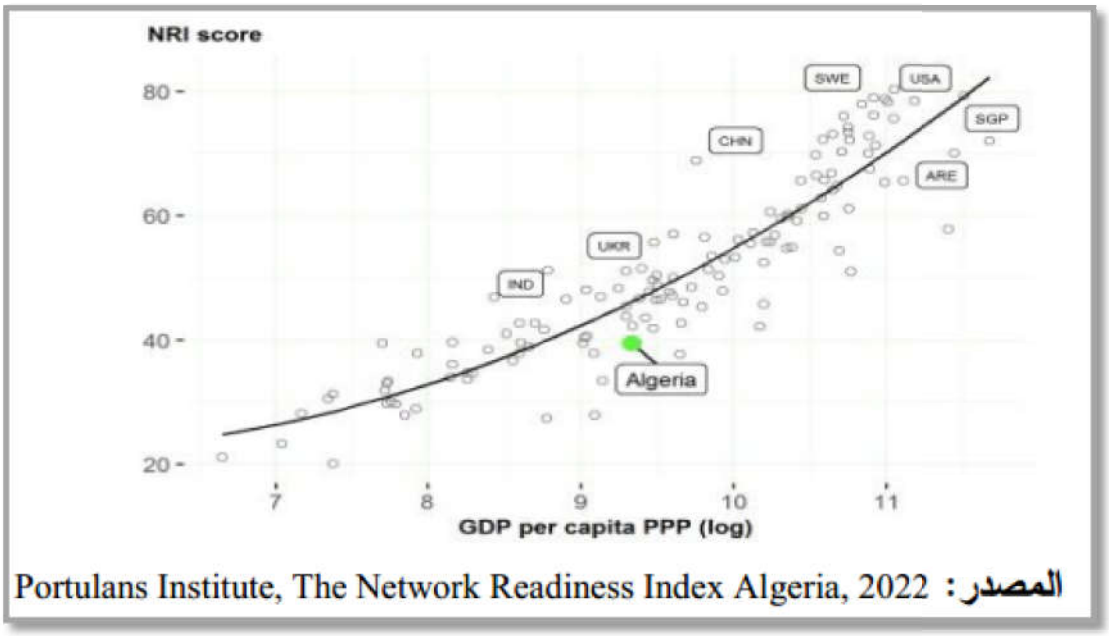

المصدر: Portulans Institute, The Network Readiness Index Algeria, 2022

و يبين الشكل وضع الجزائر من حيث كل من درجة مؤشر الجاهزية الرقمية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يظهر خط الاتجاه درجة NRI المتوقعة بالنظر إلى مستوى دخل الاقتصاد.

و كما يتضح، فإن الجزائر أقل بكثير من خط الاتجاه، مما يشير إلى أنها تعاني من ضعف الانجاز حيث يتوقع أن تتمكن من زيادة استعدادها للشبكة بالنظر إلى مستوى دخلها. (Portulans institule2022 network readines index 2022 Algeria)

2- اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر

الشكل رقم 05: عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل100 من السكان في الجزائر للفترة(2019-2022)، مع توقعات إلى سنة 2026.

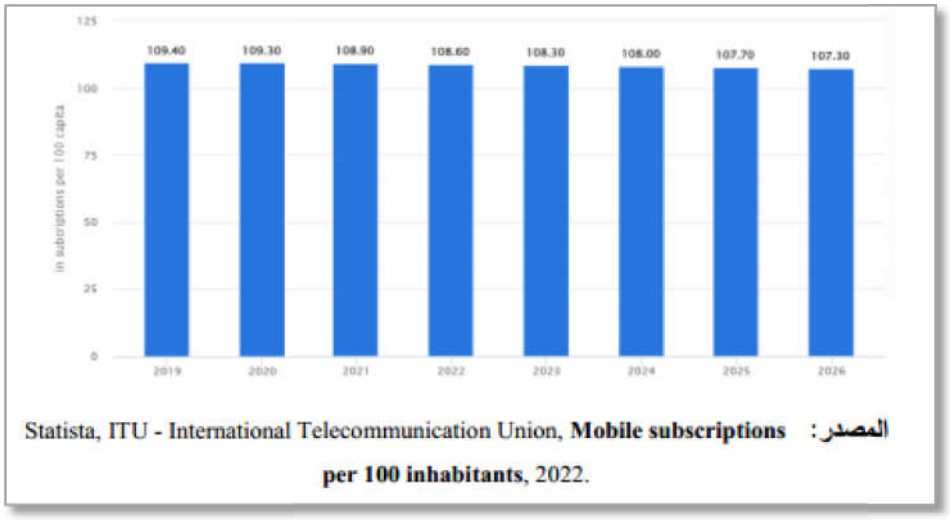

المصدر: Statista, ITU - International Telecommunication Union, **Mobile subscriptions per 100 inhabitants**, 2022.

إن اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر شهدت انخفاضا منذ سنة 2019 أين بلغت 109.40 حيث وصلت إلى 108.60 سنة 2022 و يتوقع أن تنخفض أكثر لتبلغ 107.30 سنة 2026 هذا يرجع لارتفاع أسعار الهواتف المحمولة في الجزائر خاصة بعد جائحة كورونا و نقص الاستيراد.

3- انتشار الانترنت في الجزائر

الشكل رقم 06: نسب انتشار الانترنت في الجزائر للفترة(2019-2022) مع توقعات إلى سنة 2026.

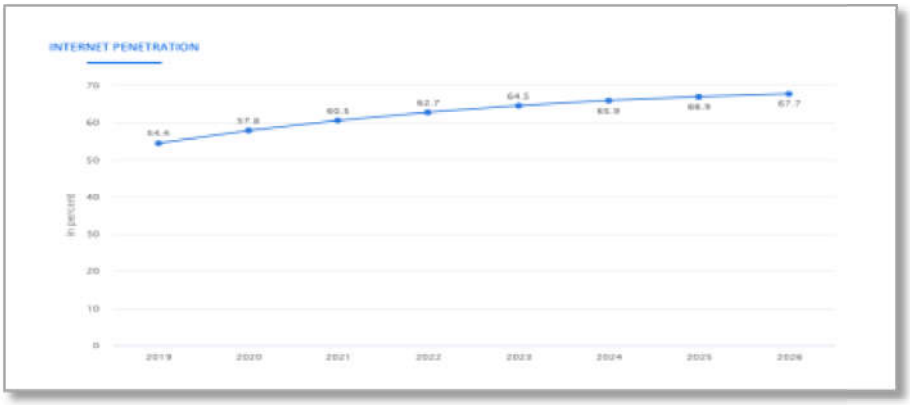

الشكل رقم 07: اشتراكات التدفق العالي للانترنت لكل 100 من السكان في الجزائر للفترة (2019–2022) مع توقعات إلى سنة 2026.

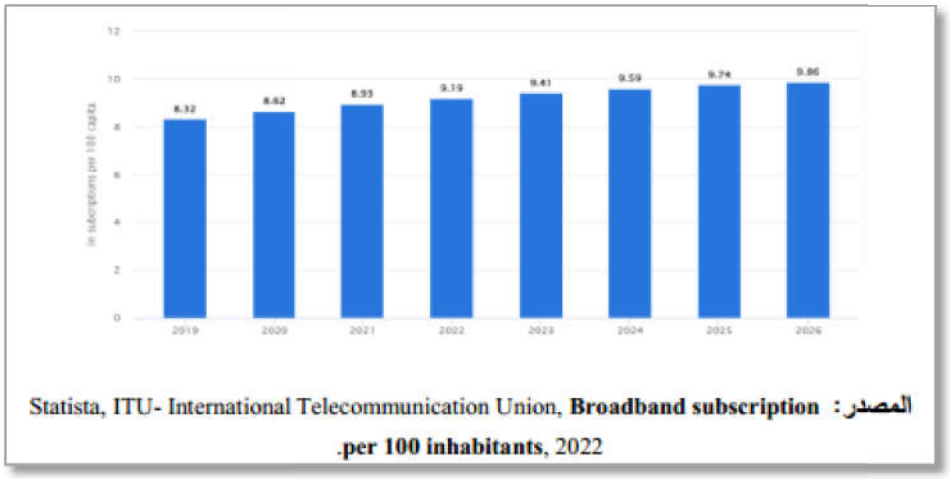

المصدر: Statista, ITU- International Telecommunication Union, **Broadband subscription per 100 inhabitants**, 2022.

عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا مشهودا في انتشار الانترنت في الجزائر حيث ارتفعت النسبة من 54.4 % سنة 2019 إلى 62.7 سنة 2022 و من المحتمل أن تصل إلى 67.7%.

كما ارتفع عدد اشتراكات التدفق العالي للانترنت في الجزائر في السنوات الأخيرة و من المتوقع أن يستمر في الارتفاع ليصل إلى 9.86 بحلول سنة 2026، لكنها تبقى أرقام ضئيلة مقارنة بباقي دول العالم النامية و المتطورة.

4- قيمة الإيرادات الرقمية في الجزائر

الشكل رقم 08: الإيرادات الرقمية في الجزائر للفترة(2019-2022) مع توقعات حتى سنة2026

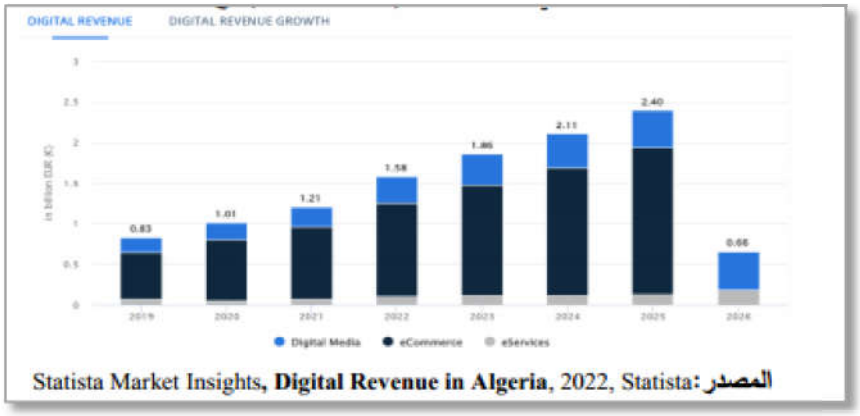

نلاحظ من الشكل أن التجارة الالكترونية تمثل القطاع الأول في الاقتصاد الرقمي في الجزائر، حيث قدرت قيمتها ب1.14 مليار أورو سنة2022 و يتوقع أن تصل إلى 1.81 مليار أورو سنة 2025، يليها الإعلام الرقمي بقيمة 0.33 مليار أورو سنة 2022 و قد تصل إلى 0.48 مليار أورو سنة 2026 ثم الخدمات المالية بقيمة 0.11 مليار أورو سنة 2022 و قد تصل إلى 0.18 سنة2026 .

5- قيمة إيرادات التجارة الالكترونية في الجزائر

عرف المشرع الجزائري التجارة الالكترونية بموجب المادة 06 الفقرة 01 من القانون رقم 18 على أنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع و خدمات عن بعد لمستهلك الالكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية. (بوشي)

التجارة الالكترونية كانت القطاع الأكثر نشاطا في الاقتصاد الرقمي الجزائري سنة 2022 و تشمل العديد من المجالات.

الشكل رقم 09: قيمة إيرادات التجارة الالكترونية في الجزائر حسب المجالات للفترة (2019-2022) مع توقعات حتى سنة 2026

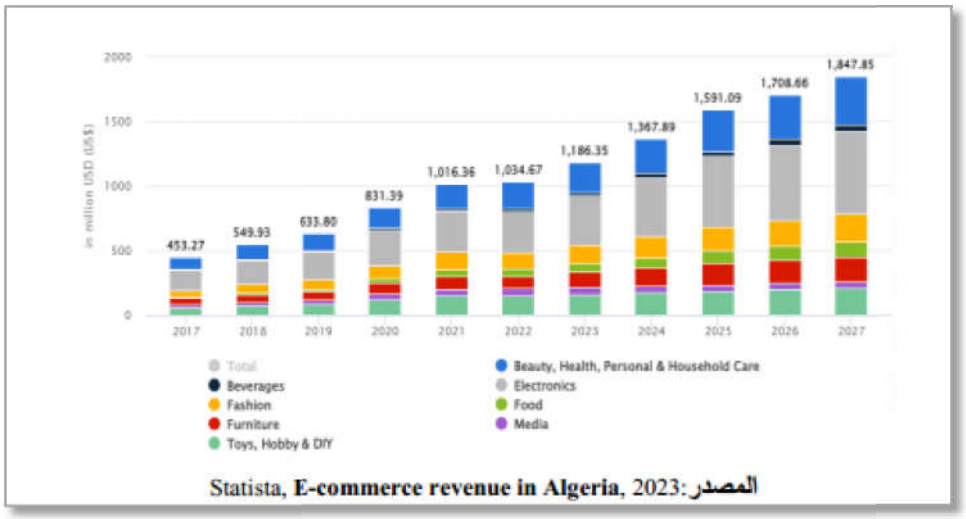

إن إيرادات التجارة الالكترونية في الجزائر مصدرها الأول من الالكترونيات حيث بلغت 322.50 مليون دولار سنة 2022 و يتوقع أن تصل إلى 640.60 سنة 2027، تليها منتجات التجميل و الصحة بقيمة 207.80 و من المحتمل أن تصل ل375.10 سنة 2027.

6- الدفع الالكتروني في الجزائر

حسب احصائيات موقع Statista وصلت قيمة المدفوعات الرقمية في الجزائر في أفريل 2023 إلى 3.03 مليار دولار، يعتبر قطاع الدفع الالكتروني السوق الأكبر من بين المعاملات المالية في الجزائر، و يتوقع أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع ليصل 4.84 مليار دولار سنة2027. (statista)

الشكل رقم 10: قيمة المدفوعات الالكترونية في الجزائر (2017-2023) مع توقعات إلى سنة 2027.

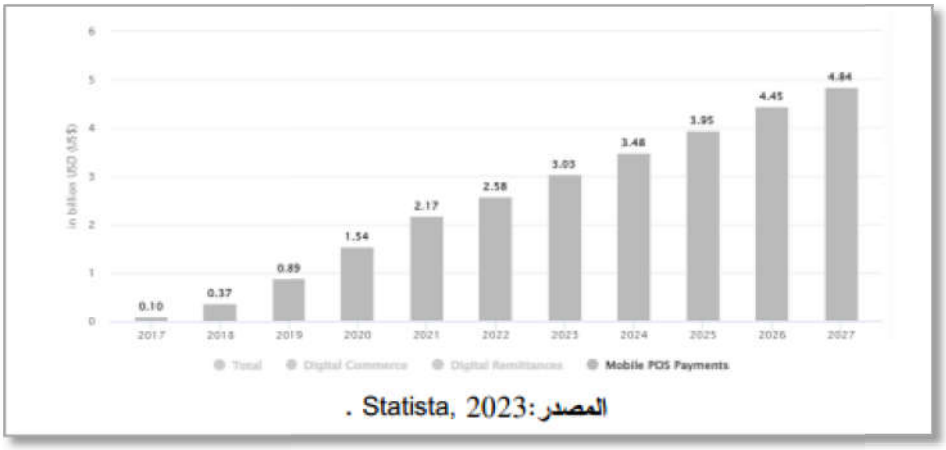

المصدر: Statista, 2023 .

و اعتبارا من يناير 2023، بلغ معدل انتشار بطاقات الائتمان في الجزائر 2.8 بالمئة، و سجل الذكور البالغون في البلاد معدل 4.1 في المئة، و كانوا أكثر احتمالا لامتلاك بطاقة ائتمان من النساء. و في الفترة نفسها، لم تتمكن سوى 1.5 امرأة من أصل 100 من الحصول على بطاقة ائتمان في الجزائر. يعتبر معدل انتشار بطاقات الدفع في الدولة منخفضا للغاية، خاصة عند مقارنته بمعدل انتشار البنوك. كان لدى حوالي 44 بالمائة من السكان حساب لدى مؤسسة مالية في عام2023.(gala2023) .

الشكل رقم 11: نسب امتلاك بطاقة ائتمان في الجزائر سنة2023 حسب الجنس

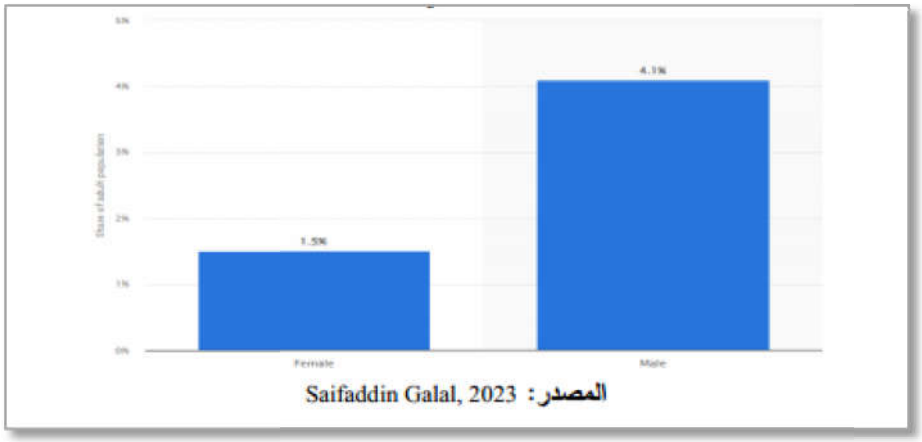

المصدر: Saifaddin Galal, 2023

سعت الجهات الرسمية في الجزائر لتطبيق التحول الرقمي الشامل خاصة بعد جائحة (covid19)، و ذلك من خلال الإطلاق الرسمي للتشغيل البيني بين المنصة النقدية لمؤسسة بريد الجزائر و تلك التابعة للبنوك، بحيث تتوفر خدمة الدفع عبر الانترنت لأكثر

من 10 ملايين شخص حامل للبطاقة النقدية، حيث تسعى ذات الجهات لتوفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في 2024، بين الشبكة البنكية و بريد الجزائر، و توفير جهاز ألي لكل خمسة ألاف نسمة، مما سيسمح بجعل البطاقة وسيلة رئيسية للدفع. (كعبش)

7- التحويلات الرقمية في الجزائر

من المتوقع أن تصل قيمة المعاملات في سوق التحويلات الرقمية في الجزائر إلى 63.28 مليون دولار أمريكي في عام2023. من المتوقع أن تظهر قيمة الصفقة معدل نمو سنوي cagr (2023-2027) بنسبة 6.76% مما يؤدي إلى مبلغ إجمالي متوقع قدره 82.20 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2027، و في سوق التحويلات الرقمية، من المتوقع أن تصل متوسط قيمة المعاملة لكل مستخدم في سوق التحويلات الرقمية إلى 3.97 ألف دولار أمريكي في عام2023.

الشكل رقم 12: يوضح قيم المعاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2017-2023) مع توقعات إلى سنة2027

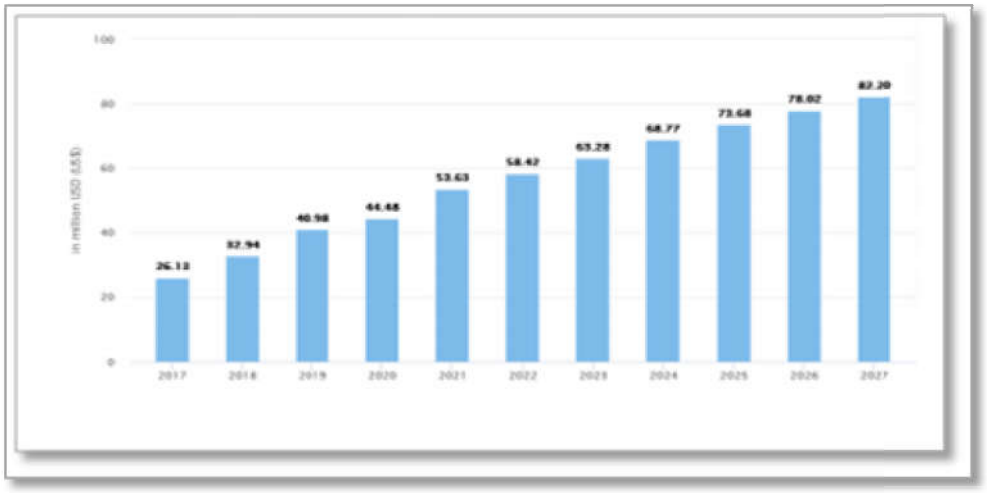

المطلب الثاني: البنية التحتية للتجارة الالكترونية الجزائرية

تثبت التجارب الدولية أن السبيل الوحيد لتحقيق التقدم في مجال تطبيق التجارة الالكترونية هو توفير بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال. و عليه سنقوم بدراسة تطور شبكات الانترنت و الشبكات الهاتفية الثابتة و النقالة و كذلك مقومات نجاح مشروع التحول الرقمي.

1- تطور شبكات الانترنت و الشبكات الهاتفية الثابتة و النقالة:

أ- شبكة الانترنت

في إطار مسعى الجزائر نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يرتكز على التجارة الالكترونية. بدأت أولى الخطوات المتخذة لتحقيق هذا المسعى بتعميم شبكة الانترنت، فهذه الشبكة تعد الأرضية التي تقوم عليها كل عمليات التجارة الالكترونية، و الشكل التالي يوضح تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت للفترة 2012-2018:

شكل رقم: تطور عدد مستخدمي الانترنت بالجزائر للفترة 2012-2018

نلاحظ حسب المخطط ارتفاع عدد المشتركين للانترنت الثابت من سنة 2012 إلى سنة2017 و هذا بسبب محدودية استعمال انترنت الهاتف النقال، إلا أن في سنة2018 شهد انخفاض عدد المشتركين بمقدار 670138 مشتركا مقارنة بسنة 2017 و هذا يفسر توجه المشتركين إلى الهاتف المحمول، و خاصة G4 الذي عرف نسبة توسع تغطية كبيرة.

ب- الشبكات الهاتفية الثابتة و النقالة:

إن أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو التجارة الالكترونية هو توفر شبكات الاتصال الهاتفية الثابتة و النقالة.

- **شبكات الاتصال الثابتة**

إن نجاح التجارة الالكترونية يتطلب حد أدنى من الخطوط الهاتفية الأرضية و بأسعار معقولة، ففي الجزائر تعمل شركة ألجيري تيليكوم على توفير هذه الخدمات. كما أنها تضع تحت تصرف العملاء خدماتها عبر الانترنت (التعبئة الالكترونية، الفاتورة الالكترونية)، لتسهيل حصولهم عليها، و بصفتها أحدى الشركات التي تنشط في مجال تقنيات الاعلام و الاتصال الذي يعتبر من المجالات الاستراتيجية التي يعول عليها في عملية التحول الرقمي، فإنها زيادة على مساهمتها في ممارسة و تسهيل التجارة الالكترونية خاصة في الوضع الراهن الذي يشهد أزمة صحية قد ساهمت كذلك في مواجهة هذه الأزمة من خلال تقديم هبة(مستلزمات طبية) لصالح الصيدلية المركزية للمستشفيات. (telecome)

- **شبكات الهاتف النقال:**

يشهد قطاع المواصلات اللاسلكية تطورا في العالم بأسره، فزيادة على تنامي الاستعمال التجاري للانترنت، فإن التطور في هذا القطاع من شأنه أن يغير الصورة حول تبني التكنولوجيات الحديثة في الجزائر، و يفتح مجالا واسعا لإمكانية استخدام الشبكات النقالة للولوج إلى عالم التجارة الالكترونية.

و تنحصر المنافسة في سوق الهاتف النقال بالجزائر على المتعاملين الثلاثة موبيليس جازي و أوريدو، فيما يسعى بمنافسة القلة و الشكل التالي يوضح تطور مستخدمي شبكات الهاتف النقال للفترة2010-2016

الشكل رقم: تطور مستخدمي شبكات الهاتف النقال بالجزائر للفترة 2010-2016

نلاحظ أن الجيل الرابع حقق خلال عامين فقط من تقديمه عددا يزيد عن 20 مليون مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الجيل الثالث 19239448 مشترك، بحيث بلغ هذا الجيل ذروته في سنة2016 بعدد 98522724 مشترك، و يعود سبب انخفاضه مشتركيه سنة2017 إلى الانتقال إلى شبكات الجيل الرابع.

2-مقومات نجاح مشروع التحول الرقمي في الجزائر

في ظل واقع جزائري يشهد صعوبات كبيرة تتعلق في جانب منها بانتشار الأمية الالكترونية، تخلف البنية التحتية للاتصالات و المعلومات، ضعف شبكة الانترنت و تأخر التأطير التشريعي و التنظيمي الذي يواكب متطلبات تطبيق الرقمنة و ضعف الوعي العام المؤسساتي و المجتمعي و منه القناعة الأكيدة بضرورة التحول الرقمي، تحتاج الجزائر إلى جهود معتبرة و صادقة لاستكمال إنجاز مشروع التحول الالكتروني و التي تتعلق ب: (القادر)

-إعادة النظر في صياغة خطة تحول إلكترونية لتنفيذ استراتيجية ذات أهداف كمية و نوعية محددة بوضوح، بناء المؤشرات أو المعايير الموضوعة و إدماجها ضمن برنامج الحكومة، مع إعطاء الأولولية لقطاع الاتصالات و المعلوماتية خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية و تعميم شبكة الانترنت و الرفع من سرعة التدفق و الاستفادة منها في كامل أرجاء الوطن.

-توصيل الألياف البصرية، هذا المشروع الذي يحتاج إلى سنوات لانجازه، و قد وضعت مخططات لتطوير و تحسين نوعية الخدمة لدى اتصالات الجزائر منذ ثلاث سنوات لتعويض الألياف النحاسية بالألياف البصرية.

-المحاولات الرامية للرفع من سرعة التدفق الانترنت، خاصة مع ترتبي الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا، محاولة توزيع الضغط على مجموعة من الروابط سواء داخل الولاية أو ما بين الولايات أو على المستوى الدولي و تشجيع رقمنة القطاعات لاستغلال البيانات الداخلية بينها و روفع قدرة التخزين المؤقت (البيانات تمر على اتصالات الجزائر ثم إلى المستخدم) لتفادي الاختناقات الداخلية و الخارجية و تجنب انعكاساتها السلبية على المستخدم (ضمان انعدام تتذبذب الانترنت) و منه التخفيف من الضغط على الروابط الخارجية.

-إمكانية التغطية بالهاتف النقال بواسطة الساتليت لتعويض نقص التغطية بالكابل عندما يتعلق الأمر بالمناطق البعيدة(مناطق الظل)، بالإضافة إلى ما صرح به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أن الجزائر تعتزم زيادة رابط دولي يجتاز البحر المتوسط في اتجاه أوروبا مع بداية سنة2021. (القادر)

المطلب الثالث: معوقات التحول الرقمي في الجزائر

توجد العديد من المعوقات التي تقع حجر عثرة في سبيل التحول الرقمي (ريفان)

على الرغم من أهمية عملية الرقمنة و المميزات التي تمنحها عادة ما تصطدم بكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية و الإعتمادات المخصصة أو بالوسائل الفنية المتعلقة بتبني أفضل المقاييس وأشكال ملفات مصادر المعلومات الناتجة عن الرقمنة أو القضايا المرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمنة والاتفاقيات الخاصة بتخطي الإشكاليات المرتبطة بحقوق المؤلفين والناشرين.

وتعتبر هذه التحديات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات وتبني معايير إختيار مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها وأساليب حفظها و و اختزانها وبناءا عليه نستعرض الاشكاليات التالية

1- افتقار الجزائر إلى الموارد البشرية و المعرفة اللازمة

أول عامل يحول دون تحقيق عملية التحول الرقمي هو نقص الموارد البشرية لتكنولوجيا المعلومات. و بالتالي فإن حتى لو أدخلنا تقنيات و معدات تكنولوجية جديدة إلى الأعمال التجارية و أسسنا البنية التحتية اللازمة في مؤسسات العمل، فلا يمكن توقع ما لم تكن هناك موارد بشرية فعالة في هذه المؤسسات يمكنها التعامل معها.

2-معاناة الجزائر من صعوبة في تغيير عقلية المدراء

إن تعزيز الوعي بضرورة التحول الرقمي في الأعمال لدى مدراء و مسؤولي العمل هو عائق آخر مهم. لأنه حتى لو فهم الموظفون ضرورة التكنولوجيا و كانوا قادرين على استخدام المعدات التقنية الحديثة، فإذا لم تفهم الإدارة هذه الضرورة و تقنع بضرورة التغيير، فسيكون من الصعب التحول الرقمي في مؤسسات العمل.

3- التكلفة

في الواقع التكلفة هي أحد أهم المعوقات على تنفيذ التحول الرقمي، لأن معظم المؤسسات و الشركات لا سيما الصغيرة و متوسطة الحجم تعتبر الحلول التقنية أمر مكلف و باهظ.

- قلة الموارد المخصصة لتنمية البنية التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي و خاصة إنشاء الشبكات و ربط المواقع و تطوير الأجهزة.

- قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب و التأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.
- انعدام التخطيط و التنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج التحول الرقمي.
- ضعف شبكة الانترنت و تأخر التأطير التشريعي و التنظيمي الذي يواكب متطلبات تطبيق الرقمنة و ضعف الوعي العام المؤسساتي و المجتمعي و منه القناعة الأكيدة بضرورة التحول الرقمي.
- انتشار الأمية الالكترونية.

المطلب الرابع: تحديات و مخاطر التحول الرقمي في الجزائر

1- تحديات التحول الرقمي في الجزائر

إن عدم قدرة الجزائر على بلوغ المستويات المطلوبة للتحول الرقمي رغم المجهودات المبذولة من طرف الجهات المسؤولة، هي التحديات التي لا بد من إيجازها:

ضعف البنية التحتية التكنولوجية: تواجه الجزائر صعوبة في تطوير و تحديث البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي بفعالية، مثل انعدام شبكات الانترنت السريعة و تدني جودة الانترنت و ارتفاع أسعار الهواتف الذكية.

نقص المهارات الرقمية، تعاني الجزائر من نقص في المهارات الرقمية لدى العمالة، مما يجعل من الصعب تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بنجاح.

الإقصاء المالي: ضعف استخدام أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر خاصة لدى النساء، مما يؤدي لبطء المعاملات المالية.

الفجوات التنظيمية: التي تعيق نمو التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل المستمر لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، و وضع قوانين بشأن إصدار النقود

الالكترونية. (كرنيب)فالمشرع الجزائري حدد موقفه بشأن تداول العملات الافتراضية حيث نصت المادة 117 من القانون رقم 11/17 على أنه: "يمنع شراء العملة الافتراضية و بيعها و استعمالها و حيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعمله مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت، و هي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع و الأوراق النقدية و عمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها". (سعدان)

نقص التمويل و الدعم الحكومي المحدود: يصعب على الشركات و الحكومة تخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي الضخمة. حيث يعتبر الدعم الحكومي المحدود و عدم مشاركة الدولة السبب الرئيسي في فشل مشروع الجزائر الالكترونية الذي تبنته الجزائر سنة2008 و الذي كان يهدف لرقمنة جميع القطاعات. (benzidan)

أمان المعلومات و الخصوصية: تعتبر قضايا الأمان و حماية البيانات تحديات كبيرة في سياق التحول الرقمي، و تتطلب استراتيجيات، رغم أن الجزائر تعتبر من بين الدول السبعة الوحيدة التي تقر تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية.

ثقافة التغيير: نقص الثقة لدى الجمهور في المعاملات الرقمية و الاعتماد على الطرق التقليدية لأنها آمنة و مضمونة.

2- مخاطر التحول الرقمي

إن عملية التحول الرقمي لا تخلو من المخاطر، و عليه من الأسباب التي أدت إلى زيادة المخاطر الرقمية ما يلي:)بوشي(

-الاعتماد الكبير على التقنيات الرقمية.

-ازدياد حجم المواقع المستهدفة بسبب كثرة الأجهزة المتصلة.

-تجاوز الابتكار الرقمي لتدابير الأمن الالكتروني.

-الاندماج بين النظم تكنولوجيا المعلومات و التكنولوجيا التشغيلية و انترنت الأشياء.

و عليه إزاء هذه المخاطر تبرز العلاقة الوثيقة بين مخاطر التحول الرقمي و الأمن السيبراني، و من ثم يعرف الأمن السيبراني بأنه: "أمن المعلومات على الأجهزة و شبكات الحاسب الآلي و العمليات و الآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي و المعلومات و الخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح بها و تغيير أو اختلاف قد يحدث، حيث يتم استخدام مجموعة من الوسائل التقنية و التنظيمية و الإدارية لمنع استخدام غير المصرح به. و منع سوء الاستغلال و استعادة المعلومات الالكترونية و نظم الاتصالات و المعلومات التي تحتويها. حيث أن القضاء السيبراني لا يقتصر على شبكة الانترنت فقط و إنما شبكات عالمية و خاصة أخرى.

و الهدف المتوخي من الأمن السيبراني يتمثل في:

-ضمان استمرارية عمل نظم المعلومات.

-حماية الأنظمة التشغيلية من أي محاولات الولوج غير المسموح به لأهداف غير سليمة.

-حماية مصالح الدولة و أمنها الوطني، و البنى التحتية الحساسة فيها.

-اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين و المستهلكين على حد سواء من المخاطر المحتملة في مجالات استخدام الانترنت المختلفة.

-تعزيز حماية الشبكات.

خلاصة الفصل

ضرورة استخدام الرقمنة في التجارة الخارجية حيث تعتبر هذه التقنية تحولا أساسيا في أساليب تنظيمها وعملها مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكيف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب.

وبرغم من إيجابيات الرقمنة التي تتمتع بها إلا أنها لا تخلو من معوقات من بينها: المعوقات التقنية، المالية، البشرية....الخ.

و تبقى الرقمنة في التجارة الخارجية ضورة ملحة لابد منها لمسايرة و مواكبة الركب العالمي

الخاتمة

الخاتمة

تأسيسا على كل ما سبق ذكره، نخلص بأن التحول الرقمي والخصائص العديدة المصاحبة له، مركزا على التطور أي أسلوب جديد ومحسن لتسريع مراحل التطور المتعلقة بالتحول الرقمي، وذلك من خلال تبني وتنفيذ أحدث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات والاتصالات، فالتي تساعد في تسهيل الآليات الشاملة للتحول الرقمي، وساهم في إنقاذ الموقف في شتى المجالات خاصة في المجال التجاري، إذ كانت التجارة الالكترونية بمثابة طوق نجاة للخروج من الأساليب التقليدية

وبناء على هذا توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- ✓ للتحول الرقمي الناجح العديد من الثمار منها تسريع وتيرة الإبتكار والإبداع، زيادة الإنتاجية، تحسين تجارب العملاء ورضاهم، تقليل التكاليف، وتحسين أداء الأعمال.
- ✓ رغم تعدد وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، إلا أن شبكة الإنترنت برزت كركيزة أساسية للتجارة الإلكترونية، فقد ساعدت خدمات هذه الشبكة التعاملات التجارية على الإمتداد الإقليمي إلى مختلف القارات ولأكبر عدد من العملاء في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة.
- ✓ يعد تعميم معاملات التجارة الإلكترونية متوقف على مدى تطور البنية التحتية لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ عمل التحول الرقمي على تجنب الأثار السلبية لجائحة كورونا نظرا لتوفر الخدمات الإلكترونية التي سهلت في تسيير الحياة اليومية.
- ✓ رغم التحسن التي تسجله المؤشرات الإقتصادية الدولية للجزائر في مجال الرقمنة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، إلا أنها لازالت غير كافية ومتأخرة، وهو ما يتطلب بذل الحكومة الجزائرية المزيد من المجهودات في الفكر والمال لمواجهة مختلف العراقيل والمعوقات التي توجهها للوصول للتحول الرقمي المنشود.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع.

- ✓ زيادة كثافة التغطية لشبكة الاتصالات الهاتفية والانترنت لجميع مناطق التراب الوطني.
- ✓ ضرورة تبني التحول الرقمي والرقمنة في كافة القوانين المتعلقة بالضرائب والنظم الضريبية.
- ✓ العمل على التقليل من العمل الورقي واستبداله بالعمل الالكتروني، بالإضافة إلى تشجيع الموظفين على
- ✓ الإبداع في عملهم من خلال تحفيزهم وإقامة دورات تكوينية وتدريبية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تتعدد وتتنوع الفوائد الاقتصادية العامة للتجارة الإلكترونية.
- ✓ لابد من تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتعميم استعمالها في المحلات التجارية حتى يتمكن المواطن

الجزائري من استكمال مراحل الشراء الإلكتروني.

- ✓ توفير مستوى الأمان اللازم أثناء القيام بمعاملات إلكترونية، وذلك باعتماد أحدث التقنيات والتحكم

فيها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1- الجيلاني، عجلة التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007 .

2- مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة،المجلد01، العدد01، 2018

3- هديل كرنيب،15.10.2021 التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية منجم ذهب المستقبل القادم، النهار العربي.

4- وسام بن فضة و حكيم بن حسان، 2020، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد04، العدد03،

5- جميلة سلامي ويوسف بوشي2019، التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر.

6- الحجار, العلاقات الاقتصادية الدولية. الأردن : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2003 .

7- الحمداني، بشرى حسين، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية. عمان.2015

8- سكينة محمد الحسن بخيت، تقويم سياسات التجارة الخارجية في السودان في الفترة من) 1990-2018م

9- عبد الباسط ،وفا، سياسة التجارة الخارجية. القاهرة: دار النهضة العربية.2000 .

المذكرات و المقالات :

1-حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و أثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2009.

3-طالب دليلة، أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد3، الجزائر، 2018، ص ص237-238.

4-مدني، بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008

6- نعيمة، زيرمي: التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد الخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات غير المنشورة، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010/2011

7- فريال، فراح : الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، 2017/2005، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد كمي . الجزائر. 2019 .

8أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد2017، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.

10فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة تخصص، اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير/ جامعة سطيف1، 2014/2013،.

11- بوشي ، جميلة سلامي و يوسف التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2019 .

12جمعي، عماري، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم في التسيير، تخصص، تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010،.

13-الصادق بوشنافة، الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006.

14منيرة، مصراوي رشيد، يوسفي، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس، العدد السابع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مارس 2017.

15-(جميلة سلامي و يوسف بوشي2019 ، التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر. مجلة العلوم القانونية و السياسية

المواقع الالكترونية :

- سلام كعبش12 28,2021، الجزائر، خطوة مهمة على طريق تعميم الدفع الالكتروني، ثم الاسترداد من skynews

22 Algerie telecom ,s ;d consulté le10.10.2020 sur /http://www.algeritelecom.dz/ar/espace-presse

- بكاري مختار، مغراوي محي الدين عبد القادر، مدى جاهزية الجزائر للتحول الرقمي في ظل جائحة كورونا، متوفر على الموقع http://portail.arid.my ، تم التصفح بتاريخ 2024/04/27 الساعة 10:34.)
- 4(شركة ريفان تك للحلول التقنية و الذكاء الاصطناعي، متوفر على الموقعhttp://tech.rivanbh.com ،،تم التصفح بتاريخ 2022/05/27، الساعة 23:31)

المراجع باللغة الاجنبية :

- messiliti N,benzaama S, benzidan H2019 the digital economy in algeria-opportunities and prospects-finance and business economics review,

- Feltcher Gordon, a. M. (2020). Digital transformation during a lock donn », international journnal of information management55..

- Wassel, L. ,. (2021, janvier). Uxpacking the difference between digital transformation and it enabled organization transformation , journal of the association for information systems..

- Portulans institule2022 network readines index 2022 Algeria - 19 statista2023, april digital payment algeria retrieved from statista : http://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/digital-payments/algeria).

20,galal2023,S,april26,share of people owning a credit card in algeria as of 2023,by gender , retrieved from statista :http://www.statista.com/statistic/1233949/credit-card-ownership-in-algeria

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في: 24/06/06

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله

الأستاذ: حوحو فطوم

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

قسم الارتباط (اداريا) : العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/ليسانس - للطلبة (ة):

1- غبشي محمد عنون

2- فطوشة هشام 3- /

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان: مساهمة التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 2015-2020)

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف

رئيس القسم

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عيشي محمد فوزي الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209893077 والصادرة بتاريخ 2023/12/26 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد: ع.ط.و التجارية قسم: العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: مساهمة التحول الرقمي في تطوير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر 2015/2022) .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.16.14...

توقيع المعني (ة)